المملكة العربية السعودية (29 شوال 1444هـ - 19 مليو/ أيار 2023م)

الأمانة العامة أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ق/22/(05/23)32 خ(10510)

كلمة سعادة السيدة/ رانيا أحمد معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الجمهورية العربية السورية

فىي

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (32)

المملكة العربية السعودية 2023/5/14 سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

السادة المندوبون الدائمون

السادة رؤساء وأعضاء الوفود

الحضور الكريم جميعا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية على نجاحها في رئاسة اجتماعات الدورة السابقة، وأن أهنئ المملكة العربية السعودية على استضافتها لاجتماعات الدورة الحالية، مع التنميات لها بتحقيق النجاح المأمول والمرتجي.

وبالتأكيد فإن الشكر موصول لفريق عمل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على جهوده في التحضير والتنسيق لهذه الاجتماعات.

الحضور الكريم

تدرك الجمهورية العربية السورية بأنه وفقاً للقرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2023/2/9 فقد تم منح مهلة شهر من تاريخ صدور القرار المذكور للدول التي ترغب بطرح بعض المواضيع بهدف رفعها لاجتماعات جامعة الدول العربية في دورته العادية الثانية والثلاثين، إلا أنه نظراً للظروف التي أحاطت عملية التحضير والتنسيق لهذه الاجتماعات على صعيد الوقت بالنسبة لمشاركة سورية، فإن المرجو منكم قبول بعض المواضيع التي نرغب بالتطرق إليها وإحاطتكم بها،

وفي هذا الإطار نشير إلى الآتي:

أولاً: عقب كارثة الزلزال الذي ألمّ بسورية في السادس من شهر شباط من العام الحالي، تعاضدت الكثير من الدول مع سورية ومنها الدول العربية الشقيقة بالتأكيد، وكان للمساعدات التي تم تقديمها والجهود التي تم بذلها دوراً كبيراً في التخفيف من آثار كارثة الزلزال. وضــمن هذا الســياق تعرب الجمهورية العربية السـورية عن شـكرها وامتنانها لكل ما تم تقديمه سـواء عبر الحكومات أو من خلال المنظمات والهيئات والأشخاص. مع التنويه إلى أن اسـتمرار هذا الدعم كان له أهمية خاصـة، لاسـيما وأن الأضـرار الكبيرة كانت أعمق بكثير مما ظهر، حيث طالت الجوانب الاجتماعية في حياة المواطنين الذين كانوا أصــلاً يعانون من آثار الإرهاب والحصار، ويسعون نحو بدء حياة جديدة خالية من الآلام .. مليئة بالآمال.

ثانياً: تولي الحكومة السورية اهتماماً بالغاً لعودة المهجرين بفعل الحرب والحصار إلى مدنهم وقرارهم، وضمن هذا السياق فإن أحد أهم الركائز التي يتم العمل عليها لتشجيعهم على العودة، هو تأمين مصادر الرزق لهم ولعوائلهم، وهذا الأمر يتطلب بالدرجة الأولى تنشيط الحركة الاقتصادية سواء من خلال خلق البيئة المواتية لتنمية المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، أو عبر تأسيس مشاريع مختلفة في العديد من القطاعات الحيوية ذات الأولوية، إضافة إلى مشاريع إعادة الإعمار، ولذلك فقد تم إصدار التشريعات والبرامج التي من شأنها التشجيع على الاستثمار والعمل في سورية، وأهمها قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 وتعديلاته. وهنا ندعو الشركات والمستثمرين العرب لإقامة مشاريع لهم في سورية على أساس تكاملي قائم على المصلحة المتبادلة.

ثالثاً: خلال القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في الرياض عام 2013 تمت الموافقة على زيادة رأسمال الشركات المشتركة والمؤسسات المالية العربية بنسبة لا تقل عن (50%)، وفي ظل عدم قدرة سورية على المساهمة في هذه الزيادة، فقد انخفضت نسبة مساهمتها في رأس المال، الأمر الذي أدى إلى خروجها من عضوية بعض مجالس إدارة هذه الشركات. وضمن هذا السياق فإننا ندعو إلى اتخاذ قرار يتيح زيادة عدد الدول الممثلة في مجالس إدارات الشركات المشتركة بما يساهم في منح متوسطي وصغار المساهمية فرصة المشاركة في صياغة وصنع القرارات التي يتم اتخاذها، ومنها على سبيل المثال التشجيع على قيام هذه الشركات بتأسيس مشاريع لها في سورية، لاسيما وأن التجارب السابقة على هذا الصعيد تنبئ بنجاحات جيدة وفرص واعدة.

رابعاً: بهدف تأمين احتياجات المستهلك العربي، وتشجيع المنتجين العرب ولاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي على الاستمرار بأنشطتهم وأعمالهم، فإنه من الهام العمل على إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية أمام حركة التجارة البينية بما يعزز من دور منطقة التجارة الحربية الكبرى في التنمية الاقتصادية العربية.

وإذ أخذت الجمهورية العربية السورية، علماً بنتائج عمل اللجان المعنية بتطوير المنطقة ولاسيما لجنة تسهيل التجارة والتوصيات ذات الصلة بآلية وضع جداول الالتزامات المتعلقة بملحق البرنامج التنفيذي للمنطقة، فإننا نأمل التعاون مع سورية في البرامج والجوانب الفنية المخصصة للدول غير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية لمساعدتها على إعداد جداول التزامات ملحق تسهيل التجارة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتمنى لاجتماعات هذه الدورة التوفيق والنجاح على كافة المستويات بما ينعكس بالخير والرفاه على بلداننا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،